الأمم المتحدة

A/56/PV.72

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة ٧٢

الاثنين، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو . . . . . (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

السيد رودريغيز– باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إننا نشهد تدهور الحالة في الشرق الأوسط في ظل أخطر أزمة تشهدها المنطقة في السنوات الأخيرة. إن تصاعد العنف وإرهاب الدولة، وما يؤدي إليه ذلك من وفاة المدنيين الأبرياء والبؤس الذي يعانيه الملايين من الفلسطينيين والعرب، إنما يقضي على الأمل في إمكانية بدء حوار بناء يفتح الطريق الطويل إلى السلام.

وما زال احتلال الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية العربية مستمرا في انتهاك صارخ لمجموعة كبيرة من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. كما أن إنكار حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، مازال مستمرا، أيضا. ولا تزال المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية غير القانونية قائمة في الأراضي العربية، بينما يطرد سكانها الشرعيون منها. كما أن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وشعوب عربية أخرى ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي، ترتكب يوما بعد يوم. ويشهد سقوط الآلاف من القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى نتيجة استخدام الأسلحة الثقيلة والأسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة على حقيقة أن حق الحياة ذاته لا يحترم.

لقد صحونا هذا الصباح على صور مروعة لهجمات بالصواريخ يشنها الجيش الإسرائيلي. وتجري أمام أعيننا عمليات القتل دون محاكمة، والاغتيالات المنتقاة، والتعذيب والقمع الوحشي، بما في ذلك هدم المنازل.

وقد تزايدت حدة الضغوط الاقتصادية ضد المستضعفين من السكان من خلال عمليات الحظر والإغلاق وجباية الضرائب، ووقف صرف التحويلات المالية والانتهاك الصارخ للاتفاقات الموقعة بين الطرفين بشكل يومي. وإلى جانب الاعتداءات البدنية والنفسية، ينبغي أن تضاف الانتهاكات الصارخة للحق في الغذاء والتعليم والصحة والتنمية للملايين من البشر في هذا الجزء من العالم. يضاف إلى ذلك الاستخدام الفظ لوسائط الإعلام التي تسيطر على المعلومات عالميا، في إخفاء الحقائق وتشويهها، وخداع الرأي العام، بما يخدم المصالح السياسية لحكومات بعينها بطريقة منهجية.

ولسوء الطالع، أن المدنيين الإسرائيليين الأبرياء يصبحون هم أيضا ضحايا دوامة العنف والرعب التي تسببها سياسة حكومتهم. وكوبا تدين بشكل قاطع الهجمات الانتحارية الإرهابية التي وقعت خلال عطلة نهاية الأسبوع في كل من القدس وحيفا. وهناك قوى عديدة داخل إسرائيل تعارض استمرار الحرب وتشارك الشعوب المجاورة الرغبة في التعايش السلمي والاحترام المتبادل.

ولن يكون هناك سلام عادل ودائم ما لم تتخل إسرائيل عن سياسة الاحتلال. ولن يتحقق السلام إلا إذا أخذت المصالح المشروعة لجميع شعوب المنطقة في الاعتبار. ولن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-67244 (A)
0167244

يكون هناك سلام إذا لم ينفذ مجلس الأمن قراراته العديدة، ويستخدم سلطاته الواسعة. ولن يكون هناك سلام إذا ظل أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يستخدم حق النقض لعرقلة تنفيذ تلك القرارات.

ولن يتحقق أي تقدم حقيقي في الحملة العالمية ضد الإرهاب إذا كان من يدعون أنهم قادة هذه الحملة يوفرون الحماية في مجلس الأمن لممارسة إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى تحت الاحتلال. ولقد بات أمرا ملحا أن يتم إصلاح مجلس الأمن بالشكل الذي ينهي استخدام حق النقض، أو يحد من استخدامه مؤقتا على الأقل، ويضع حدا لنمط الكيل بمكيالين، الذي أصبح إحدى سمات هذه الهيئة.

ولربما كان تاريخ الشرق الأوسط وفلسطين مختلف فيما لو لم تستعمل الولايات المتحدة حق النقض ضد ٣٦ مشروع قرار في مجلس الأمن منذ عام ١٩٧٢. وإنها لعمري مفارقة مأساوية أن يكون العضو الدائم في مجلس الأمن والدولة العظمى في العالم هي الدولة نفسها التي توفر وتدفع ثمن الطائرات الحربية وطائرات الهليكوبتر وأحدث أنواع القذائف التي تستعمل لقتل المدنيين الأبرياء دون عقاب في تلك المنطقة المضطربة.

ومن الضروري وضع حد لاغتصاب إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، والجولان السوري والمناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان. ومن الضروري التوصل إلى حل دائم ومرض لملايين اللاجئين والمشردين. وينبغي تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة تنفيذا تاما، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). ومن الملح نشر قوة دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين. ومن الجوهري أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حقيقي وفعال يضمن الحياد في المفاوضات.

إن حل المشكلة الفلسطينية يبقى جوهر التوصل إلى تسوية للصراع في الشرق الأوسط. ولا يمكن أن يتحقق السلام والأمن ما لم تتم تلبية المطالب العادلة للفلسطينيين وما لم تتم إعادة الأراضي السورية واللبنانية المغتصبة.

وما من أحد ينكر حق إسرائيل في الوجود، لكن الدولة القائمة بالاحتلال يجب ألا تنكر حق جيرانها في العيش على أراضيهم والسعي لتحقيق التنمية في دول مستقلة ومزدهرة وذات سيادة. ويؤيد الوفد الكوبي التعجيل بعقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة المتصلة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩.

أسرة الأمم تتحمل مسؤولية رئيسية ويجب أن تضطلع بها بحزم وشجاعة مهما كانت صعبة. وفي ذلك الجهد، يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد دوما على مساهمة كوبا البناءة ودعمها وتضامنها التقليديين القويين.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب باسم حكومتي وباسم الشعب التركي عن تعاطفنا العميق وتعازينا العميقة للأسر المفجوعة ضحايا الاعتداءات الإرهابية الوحشية التي وقعت في القدس وحيفا. وتؤكد الأنباء الواردة من المنطقة صباح اليوم مرة أخرى المخاطر التي تنطوي عليها حلقة العنف المفرغة.

وقد سبق لتركيا أن أعربت عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر باسم الاتحاد الأوروبي بشأن بندي جدول الأعمال المعنونين ”قضية فلسطين“ و ”الحالة في الشرق الأوسط“. وبعد أن ذكرت ذلك، أود أن أتناول هذين البندين علاوة على ذلك وأن أقدم آراءنا بشأنهما.

قبل أربعة أيام، احتفلنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، عندما ذكرنا الأمين العام بتزايد مشاعر الريبة والعداء بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الأمر الذي احتل المقدمة بكل أسف نتيجة للعنف المتكرر. ويتلخص الوضع في أن تصاعد العنف قد قوض إلى حد بعيد جميع الجهود النبيلة التي ترمي إلى بناء الجسور بين هذين الشعبين التاريخيين. وليس هناك من يفخر بالمأزق الراهن الذي حل نتيجة للعنف، مما أدى إلى سلب المنطقة وشعوبها الضمان في احتمالات قوية بمستقبل آمن ومستنير.

لقد مرت ستة أشهر على قيام لجنة تقصي الحقائق في شرم الشيخ — التي شارك فيها الرئيس السابق لبلدي فخامة السيد سليمان ديميريل مشاركة فعالة — بإصدار تقريرها الأساسي. وقد أثبت كل يوم ثمين مر وكل تطور مشؤوم حدث منذ ذلك الحين، الحكمة والتفهم الأساسيين اللذين شكلا تقرير ميتشل. واليوم يبقى تنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير الطريق الوحيد القابل للتنفيذ نحو الخروج من دائرة العنف في نهاية المطاف وإنعاش عملية السلم في الشرق الأوسط.

ولذلك، وكنتيجة طبيعية، فإن القتال يجب أن يتوقف، دون انتظار أية فترة محددة، وبغض النظر عن أسبابه. وينبغي لكل من الطرفين أن يبذل قصارى جهده لمنع وقوع أي حادث، وأن يتحلى بضبط النفس ويحد من ردود فعله حتى يمكن الشروع في العملية التي نتوق إليها جميعا — والتي بنيت على أساس فن إعادة بناء الثقة بدلا من الجبن والريبة — بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بكل جدية. وفي السياق نفسه، وفي الوقت نفسه، ينبغي إدانة الإرهاب بجميع أشكاله بصورة قاطعة.

لقد حان الوقت بالفعل لكي نفهم جميعا تماما أن البحث عن شيء من الإدراك والعقل في أعمال الإرهاب أمر لا طائل وراءه، ناهيك عن كونها ترتد إلى نحر صاحبها، وهي منافية للإنسانية وخطير بكل ما في الكلمة من معنى. ويحدونا الأمل أن يقوم التحالف الدولي ضد الإرهاب، الذي تشكل في أعقاب اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، بتشجيع كلا الطرفين على التوصل إلى سلام دائم. وبهذه الروح رحبنا بالاتفاق المبرم في أواخر أيلول/سبتمبر بين الرئيس عرفات ووزير الخارجية بيريز، الذي أدى استمرار العنف الذي لا مبرر له إلى إفساده مرة أخرى لسوء الحظ.

وإننا بالفعل لا يسعنا أن نفقد الأمل في السلام. وما من أحد يضع نصب عينيه ازدهار ورفاه الأجيال القادمة يمكنه أن يسمح لنفسه بأن يفقد الأمل في السلام. وهذا هو السبب الذي من أجله ما برحنا نذكر الطرفين بمسؤوليتهما أمام التاريخ عن كبح العنف واستئصاله في نهاية المطاف وتخفيف حدة التوتر على الأرض، حتى يكون بإمكانهما تلبية الاحتياجات الأساسية لكل منهما: ألا وهي الأمن لإسرائيل بالقول والفعل، وآفاق سياسية قابلة للتنفيذ للفلسطينيين. إن سعيهم إلى الحصول على حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وإقامة دولتهم، قضية عادلة.

ولا يمكن أن يتوقع المجتمع الدولي أن يرى اتفاقا دائما وشاملا يمكن إسرائيل وفلسطين من العيش جنبا إلى جنب داخل حدود معترف بها بصورة متبادلة إلا عن طريق استئناف محادثات السلام. إن تقرير ميتشل وخطة تِنت اللذين يتسمان بالواقعية والتوازن، وبما يتضمنان من معايير محددة بوضوح، يشكلان ركني الدليل التفصيلي الحقيقي الذي سيقود المنطقة إلى السلام الذي سيتحقق بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وعلى الرغم من أن تركيا تؤيد جميع الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل لهذه المشكلة، فإننا نعتبر كذلك أن اشتراك الولايات المتحدة الفعال أمر ضروري في هذا المجال. ونرحب بحرارة بالتزام الولايات المتحدة بتحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط على النحو الذي أعرب عنه الرئيس بوش ووزير الخارجية باول يومي ١٠ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي. ومن الجدير بالاهتمام أن نكرر الاحتمال الذي طرحه وزير الخارجية باعتباره يمثل رؤية إيجابية. فهو يتوقع إنشاء دولة فلسطين التي ستعيش جنبا إلى جنب مع جارتها إسرائيل في سلام وأمن وكرامة. وينبغي لهذه الدولة أن تضمن أمن إسرائيل وتعترف بشرعيتها.

ولنا وطيد الأمل بأن يكون هذا بمثابة نقطة الانطلاق نحو السلام الدائم، ومحطة نترك فيها إلى الأبد مآسي الماضي وننطلق منها نحو مستقبل آمن ومستنير للشرق الأوسط. وإننا بهذه الروح نطلب إلى الطرفين إبداء أهلية القيادة بأبعاد تاريخية وممارسة أقصى درجات ضبط النفس لكيلا يسمحا لنفسيهما بالانحراف عن الطريق نحو هذه الرؤية النبيلة.

وتركيا بدورها تقف على استعداد للمشاركة في هذه الجهود ومواصلة العمل كميسر.

ولئن كان الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يكمن في لب مشكلة الشرق الأوسط، فينبغي ألا تغيب عن أبصارنا المسارات الأخرى. فنحن نشعر بالقلق لأن العملية وصلت إلى طريق مسدود على المسار السوري. ونأمل أن تستأنف محادثات السلام سريعا على هذا المسار. ونرحب في هذا السياق، بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ونرى أن هذه خطوة حاسمة في الاتجاه الصحيح.

الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن) (تكلم بالعربية): لا تزال قضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية بندا هاما على جدول أعمال هذه الجمعية الموقرة خاصة وأن مناقشة هذا البند تأتي في الوقت الذي يتعرض فيه الشعب الفلسطيني لاعتداءات مسلحة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي واستخدامها للقوة غير المبرر والذي لن يؤدي إلا إلى المزيد من سفك الدماء وتأزيم عملية السلام في المنطقة والمزيد من تدهور الأوضاع بين الطرفين وفي المنطقة جمعاء. كيف تتوفر القناعة بأن السلام هو الهدف النهائي الذي نسير نحوه إذا استمرت إسرائيل بفرض الحصار على الشعب الفلسطيني وبتنفيذ مخطط الاغتيالات وباقتحام الأراضي الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية وببناء المستوطنات الذي يتناقض تماما مع مبدأ الأرض مقابل السلام وبإنكار حقوق الطرف الفلسطيني؟ إن العدل أساس السلام والسلام هو إطار الأمن.

ويؤمن الأردن إيمانا راسخا بأن حل هذا الصراع لن يكون ممكنا باستخدام القوة أو بالإجراءات الأمنية والقسرية، وفي هذا السياق ندين بشدة استهداف ومقتل السكان المدنيين من الجانبين. فلا بديل عن عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات كندين متساويين يسعيان لتسوية تكفل حقوقهما ومستقبلهما. وهذا لن يتم إلا إذا اتخذت خطوات متبادلة متوازية، وعلى أساس ما تم التوصل إليه من اتفاقات والتزامات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وفي مقدمتها وقف استخدام الآلة الحربية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

إن القيام بتلك الخطوات يشكل المدخل للبدء في تنفيذ توصيات لجنة ميتشل والهادفة أساسا لخلق الظروف الملائمة للعودة إلى طاولة المفاوضات. ويشكل بدء مفاوضات الوضع الدائم أولوية ملحة كي يتم تحقيق الهدف الرئيسي لعملية السلام وهو تلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة القابلة للبقاء على أرض وطنه وتوفير الأمن لإسرائيل.

إن مفهوم الأردن للسلام، كما أكدنا دائما أمام هذه الجمعية الموقرة، هو أن يكون عادلا ودائما وشاملا، وهو المفهوم الذي عبرت عنه غالبية الأطراف الدولية المعنية مباشرة بقضية الشرق الأوسط. كما أن التزامنا بالسلام ضمن هذا المفهوم التزام مبدئي يرتكز على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولا يزال هذان القراران وقرارات الجمعية العامة رهن التنفيذ بالرغم من مرور عقود على صدورها وتكرار تأكيدها في كل دورة من دورات هذه الجمعية المتلاحقة. وهنا لا بد من التأكيد مجددا على دور الأمم المتحدة ومسؤولياتها تجاه قضية الشرق الأوسط وعملية السلام وضرورة تنشيط هذا الدور وتأكيد هذه المسؤولية لدعم الجهود والمساعي القائمة لدفع العملية السلمية نحو غاياتها المنشودة. فالأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها وأحكامها هي القواعد الأساسية لحل النزاعات، وهي القاعدة الأساسية للشرعية الدولية.

لقد استندت عملية السلام على مبادئ معروفة وثابتة أهمها مبادلة الأرض بالسلام ولا نرى كيف يمكن تحقيق العدالة إذا لم يتحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. ويرحب الأردن بإعلان الرئيس جورج بوش تبني الولايات المتحدة لحل يكفل وجود دولتين ويشمل إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الأمر الذي يُكمل الإجماع الدولي حول المتطلب الأساسي للتوصل للسلام في المنطقة. ونأمل أن تتواصل الجهود الأمريكية بدعم دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والمجتمع الدولي كله للوصول إلى ذلك. كما نرحب بما جاء في خطاب وزير الخارجية الأمريكي كولن باول حول ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بما يتناسب مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

والسلام الشامل يجب أن يشمل انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه واستكمال الانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة وذلك على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

هناك إجماع دولي وقانوني بأن القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وبالتالي فإنها تخضع لقرارات مجلس الأمن. لقد خص مجلس الأمن مدينة القدس باهتمام مميز منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي وأخذ بشأنها منذ البداية العديد من القرارات التي ترفض ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل كما ترفض جميع الإجراءات والتشريعات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير طابع المدينة المقدسة والأعمال الأخرى التي تهدف إلى تغيير البنية السكانية والجغرافية لها. وبالتالي فإن التصريحات التي يطلقها مسؤولون في إسرائيل باستمرار حول اعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل تتناقض مع كل القواعد التي تأسست عليها عملية السلام. إن مدينة القدس الشرقية أرض محتلة بموجب القرارات الدولية. كما أنها العاصمة الروحية للديانات السماوية الثلاث. ولذلك فإننا نريدها رمزا نبيلا مثاليا للسلام والتعاون. وهذا لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وعودتها لأصحابها الشرعيين لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية.

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين أخرجوا من ديارهم عام١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٦٧، والذين أبعدوا خلال سنوات الاحتلال الطويلة قضية تنتظر الحل العادل وفق قرارات الأمم المتحدة ووفق الشرائع الدولية، خاصة القرار رقم ١٩٤ (د — ٣)، والتي تنص على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض عما عانوا منه خلال سنوات الإبعاد والاحتلال وعن كل ما لحق بهم من خسائر مادية ومعنوية، وبالتالي فإن حل هذه القضية أيضا يشكل واحدا من أهم أسس السلام والأمن في المنطقة.

في الختام يود وفد بلادي أن يؤكد دعمه المطلق للسلام الشامل وضرورة تركيز الجهود لوقف التدهور في الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة.

السيد شودري (نيبال) (تكلم بالانكليزية): لا تزال الحالة في الشرق الأوسط متفجرة. وقد أُزهقت أرواح عديدة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وعانى كلا الجانبين، الفلسطينيون والإسرائيليون، الكثير بسبب استمرار العنف في هذه المنطقة، التي لم تشهد لسوء الطالع سلاما طيلة العقود الخمسة الماضية، منذ صدور خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧.

ولن يمكن إقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط إلا بالتنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وقد شددت نيبال دائما على ضرورة التنفيذ الكامل لتلك القرارات. ونرى أنه يلزم لكلا الجانبين ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس في سبيل تهيئة جو يؤدي إلى إتاحة فرصة للسلام.

ويساور نيبال القلق العميق إزاء اندلاع العنف في الشرق الأوسط، الأمر الذي نتج عنه فقدان أرواح بشرية غالية وتدمير للممتلكات. ونتطلع بشدة إلى أن نشهد اعتماد بعض التدابير العملية قبل إعادة المفاوضات الجدية إلى مسارها تمهيدا لإحلال السلام الدائم.

وفي هذا الصدد، نرى أن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة ميتشل، الذي صدر في نيسان/أبريل الماضي، وخطة تِنت لوقف إطلاق النار، يمكن حتى في ظل الظروف الراهنة أن يؤدي دورا إيجابيا للغاية في تخفيض حالات التوتر، التي اشتدت حدتها بشكل كبير.

ونعتقد أنه ينبغي توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى ضرورة أن يكفل ممارسة الفلسطينيين لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بإقامة دولة مستقلة خاصة به. كما أن إعلان حكومة الولايات المتحدة مؤخرا عن اعتزامها المشاركة عن كثب بشكل أكبر في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط شجع أيضا الكثيرين بيننا ممن يودون أن يروا قيام سلام دائم في المنطقة عاجلا وليس آجلا.

لا بد من توقف أعمال العنف في منطقة الشرق الأوسط. والنهوض بالسلام والرخاء في الشرق الأوسط لن يؤدي إليه سوى العودة إلى مفاوضات تشارك فيها جميع الأطراف المعنية. وتمس الحاجة الآن إلى عكس الحالة الراهنة بشكل عاجل ومحاولة البناء على الإنجازات التي سجلت حتى الآن بهدف تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد تلقيت لتوي طلبا بتعليق الجلسة لمدة نصف ساعة من أجل إجراء مشاورات. وما لم يوجد اعتراض، فسأعلق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ واستؤنفت الساعة ١١/٤٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين A/56/L.23 و A/56/L.24.

نبدأ أولا بمشروع القرار A/56/L.23 المعنون ”القدس“.

وقبل الشروع في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار، أود أن أعلن أن باكستان انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/56/L.23 بعد تاريخ عرضه.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غيانا، هندوراس، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، ناورو

الممتنعون:

استراليا، هايتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، نيكاراغوا، بابوا غينيا الجديدة، جزر سليمان، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو

اعتمد مشروع القرار *A/56/L.23* بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت (القرار ٣١/٥٦).

[بعد ذلك أبلغت وفود استراليا وأفغانستان وبروني دار السلام وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وغابون وغينيا وكوبا وكوت ديفوار وليتوانيا

وملاوي ونيوزيلندا وهايتي وهنغاريا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/56/L.24 عنوانه ”الجولان السوري“.

وقبل الشروع في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار، أود أن أعلن أن باكستان انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/56/L.24، بعد تاريخ عرضه.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوليفيا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غانا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بنن، البرازيل، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هايتي، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فانواتو، يوغوسلافيا

اُعتمد مشروع القرار A/56/L.24 بأغلبية ٩٠ صوتاً مقابل ٥، مع امتناع ٥٤ عضواً عن التصويت (القرار ٣٢/٥٦).

[بعد ذلك أبلغت وفود بروني دار السلام، بوركينا فاسو، جنوب أفريقيا، غابون، غينيا، كوت ديفوار، ملاوي الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة لمشروع القرار، وأبلغها وفدا جمهورية مولدوفا وهنغاريا بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت].

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى الممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلا للتصويت على القرار الذي اتخذ توا. هل لي أن أُذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على عشر دقائق ويتعين على الوفود أن تدلي ببياناتها من مقاعدها.

السيد ايستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): صوتت جمهورية الأرجنتين مؤيدة لمشروع القرار A/56/L.24، بشأن الجولان السوري، لأننا نعتبر أن جانبه الأساسي يرتبط بعدم مشروعية حيازة الأراضي بالقوة. وتحظر الفقرة ٤ من المادة ٢ في ميثاق الأمم المتحدة استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية لدولة. وهذا يشكل قاعدة إلزامية في القانون الدولي.

وأود في الوقت ذاته أن أوضح موقف وفد الأرجنتين فيما يتعلق بالفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار. إن تصويت بلدي لا يحكم حُكما مُسبقا بالضرورة على الإشارة إلى الخط الوارد في هذه الفقرة.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن آخذ الكلمة لتعليل تصويت الاتحاد الأوروبي على مشروع القرار بشأن الجولان السوري.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما قويا بتسوية عادلة ودائمة وشاملة للحالة في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وأيضا على أساس مبادئ مؤتمر مدريد، لا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام، واتفاق أوسلو.

إننا ننظر بقلق شديد إلى تدهور الحالة في الشرق الأوسط وتصعيد العنف إلى مستوى لم نشهده منذ سنوات. ونحن ندعو الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى العودة على الفور، ودون شروط مسبقة، إلى طاولة المفاوضات على أساس توصيات تقرير ميتشل وخطة تينيت، التي يجب تنفيذها بالكامل وبدون تأخير.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة لن يكون مكتملا بدون المسارين الإسرائيلي – السوري والإسرائيلي – اللبناني. لذلك يجب الشروع في هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن بغية التوصل إلى اتفاق ينسجم مع نفس تلك المبادئ.

ونعتقد أن مشروع القرار هذا المعني بالجولان السوري يتضمن مراجع جغرافية يمكن أن تحكم أحكاما مسبقة على نتيجة المفاوضات الثنائية. ولهذا السبب، وكما كان الاتحاد الأوروبي يفعل في السنوات الماضية، امتنع الاتحاد عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

وبذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٤٢ من جدول الأعمال.

البند ٤١ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/56/53)

تقرير الأمين العام (A/56/642)

مشاريع قرارات (A/56/L.19 و A/56/L.20 و A/56/L.21 و A/56/L.22)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ٤١ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين التاسعة والستين والسبعين يومي ٢٩ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/56/L.19 و A/56/L.20 و A/56/L.21 و A/56/L.22، بصيغته المنقحة شفويا.

سأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت. وأود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لكي أعبر عن آرائي بشأن التصويت على مشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين.

في العادة، قلما يدفعنا هذا النوع من التصويت إلى تقديم تعليل، لأن إسرائيل تعودت على هذا الطقس الذي لا يتغير حيث تجد نفسها، عاما بعد عام، في عزلة رائعة، عزلة لا تحسد عليها. واليوم، وفي أعقاب تصاعد الإرهاب الفلسطيني والمجزرة التي وقعت فصولها خلال الساعات الـ ٤٨ الأخيرة في القدس وحيفا، فإننا نجد لزاما علينا أن نخرج عن اعتراضنا الصامت التقليدي الذي درج عليه وفدي في الأعوام السابقة.

حري بنا أن نقول للجمعية العامة اليوم إنه حيال هذه الهجمة الإرهابية الفلسطينية، لا يمكن لإسرائيل أن تبقى صامتة. ولا يمكننا أن نقبل بتصديق على الهجمات الإرهابية الفلسطينية التي تفسد كل إمكانية لاستئناف المفاوضات –والذي يأتي انعكاسا هيأته أغلال الأغلبيات التلقائية وعبء التحيز الذي تشكل من جراء الطابع المتعسف للتحالفات والتحيزات الثابتة.

السلام، حسبما يقول الفلسطينيون، خيار استراتيجي. ومع ذلك، فإن استراتيجيتهم للسلام تعتمد اعتمادا شديدا على التكتيكات الإرهابية، التي تؤدي آثارها المدمرة إلى تقويض مصداقية عملية السلام وتشوش رؤيتها. وعلى الجمعية العامة اليوم أن تتخذ خيارا أخلاقيا وأن تتنصل من بعض الممارسات الإرهابية الفلسطينية، التي لا نظير لها في وحشيتها إلا الدوافع الانتحارية والتعصب الكامن وراء مثل هذه الممارسات؛ اللهم إلا إذا كانت الجمعية تعتبر الإرهاب الفلسطيني في أبشع وأسوأ صوره، نوعا من المقاومة الوطنية – وتعتبره من ثم أمرا مقبولا في نهاية المطاف.

إنني أتوجه هنا الآن بنداء ملح إلى زملائي في العديد من الوفود بأن ينأوا بأنفسهم عن مشاريع القرارات التي من شأنها أن تضفي على الإرهاب الفلسطيني شرعية دولية، في انتهاك صارخ للقوانين لا يمكن أن تبرره أي أمان وطنية، حتى وإن كانت سامية. وأتوجه هنا بالنداء إلى أصحاب الضمير من زملائي. أتوجه بالنداء إلى الزملاء الذين لا يعتبرون الانحياز مرادفا للموالاة العمياء بالضرورة. أتوجه بالنداء إلى الزملاء الذين أكدوا بشجاعة خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة رفضهم للإرهاب بكل أشكاله، والذين بوسعهم أن يبرهنوا على استقلالهم، هنا الآن، وهم يواجهون خيارا أساسيا حاسما.

وعند التصويت على القضايا المتصلة بقضية فلسطين، درجت إسرائيل على أن تتعلق بالأمل في تأييد متواضع نوعا ما. إلا أن أهمية التصويت اليوم تكمن في نوعية الرسالة التي سترسلها الجمعية العامة إلى الفلسطينيين. وهذا متروك للجمعية العامة لكي تقرره بواعز من روحها وضميرها.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مثلما كان يحدث في السنوات السابقة، سيصوت الاتحاد الروسي لصالح مشروع القرار بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين، والوارد في مشروع القرار A/56/L.22 .

في الوقت نفسه، أود أن أبلغكم بأن وزارة الخارجية في الاتحاد الروسي أصدرت البارحة بيانا أدانت فيه بشدة الهجوم الإرهابي الدموي الذي وقع في القدس يوم ١ كانون الأول/ديسمبر ووصفته بأنه استفزاز عنيف يهدف إلى تقويض المحاولات الرامية إلى إيجاد حل للمواجهة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونعرب عن تعازينا لأسر ضحايا تلك الجريمة النكراء وندعو مرة أخرى وبشكل مطلق قيادة السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ إجراءات ناجعة لكبح جماح المتطرفين.

إننا على اقتناع بأنه بات ضروريا الآن أكثر من أي وقت مضى أن تكثف الجهود من أجل تنفيذ خطتي ميتشل وتنت لتطبيع الأوضاع واستئناف عملية السلام. ولا بد أن تتخذ خطوات توفيقية من جانب كل من الفلسطينيين والإسرائيليين للخروج من دوامة العنف الخرقاء، حيث أن كل عمل لسفك الدماء، بصرف النظر عن مرتكبيه، إنما يفضي إلى تصعيد الأزمة وسقوط مزيد من الضحايا.

والاتحاد الروسي، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة والأطراف الأخرى، سيواصل العمل من أجل تخفيف حدة التوترات والعودة إلى المسار السياسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/56/L.19 و A/56/L.20 و A/56/L.21 و A/56/L.22 بصيغته المنقحة شفويا.

نتناول أولا مشروع القرار A/56/L.19 ، المعنون ''اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف''. وأود أن أعلن أن البلدان التالية، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار بعد عرضه: بروني دار السلام وتوغو وزمبابوي وناميبيا والنيجر.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، رواندا، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أندورا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو، يوغوسلافيا

اعتمد مشروع القرار A/56/L.19 بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل ٥ أصوات، مع امتناع ٤٨ عضوا عن التصويت (القرار ٣٣/٥٦).

[بعد ذلك، أبلغت وفود جنوب أفريقيا وغابون وكوت ديفوار الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/56/L.20 ، المعنون ''شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة''. وأود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مشروع القرار بعد عرضه: بروني دار السلام **وزمبابوي وناميبيا والنيجر.**

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، رواندا، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، آيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو، يوغوسلافيا

اعتُمد مشروع القرار *A/56/L.20* بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل ٥ أصوات، مع امتناع ٤٧ عضوا عن التصويت (القرار ٣٤/٥٦).

[بعد ذلك أبلغت وفود جنوب أفريقيا وغابون وكوت ديفوار الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/56/L.21، المعنون ”البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين“.

وقبل أن نبتّ في مشروع القرار، أود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/56/L.21، بعد تاريخ عرضه: بروني دار السلام وزمبابوي وناميبيا والنيجر.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، آيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ناورو، توفالو، فانواتو

اعتُمد مشروع القرار *A/56/L.21* بأغلبية ١٥٣ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٣٥/٥٦).

[بعد ذلك أبلغ وفدا غابون وكوت ديفوار الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/56/L.22، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، بصيغته المنقحة شفويا.

وقبل أن نبتّ في مشروع القرار، أود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/56/L.22، بعد تاريخ عرضه: بروني دار السلام وتوغو وزمبابوي وناميبيا والنيجر.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي،

كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، الفلبين، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أستراليا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، آيسلندا، لاتفيا، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، رومانيا، رواندا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتُمد مشروع القرار *A/56/L.22* بصيغته المنقحة شفويا بأغلبية ١٣١ صوتا مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٢٠ عضوا عن التصويت (القرار ٣٦/٥٦).

[بعد ذلك أبلغ وفدا غابون وكوت ديفوار الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات في إطار تعليل التصويت بعد التصويت. وأود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أوفيا (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): موقف بابوا غينيا الجديدة من مسألة حق تقرير المصير معروف جيدا في الجمعية، ولست بحاجة إلى تكراره. وقد تجلى في تصويت بابوا غينيا الجديدة الإيجابي على مشاريع القرارات بشأن هذا الموضوع في الماضي. بيد أن بابوا غينيا الجديدة امتنعت عن التصويت هذه المرة.

فنحن نعتقد بأن السلام لا يمكن تحقيقه عن طريق العنف المستمر، مثل الذي جرى خلال الأشهر العديدة الماضية في منطقة الشرق الأوسط. وإننا كبلد ميلانيزي وكبلد جزري في المحيط الهادئ، نعتقد بأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق المفاوضات والمناقشات مع خصومنا لتسوية الخلافات والتوصل إلى السلام المشترك الذي نصبو إليه جميعا.

ولا تزال بابوا غينيا الجديدة تؤمن بأن على إسرائيل أن تعترف بحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير، وبأن تكون له دولة نتيجة لذلك. ونعتقد أيضا بأن لإسرائيل الحق في العيش مع جيرانها في بيئة آمنة ومطمئنة، وبالتالي فإن دولة إسرائيل لا بد وأن تطمئن إلى حقها في التعايش داخل حدود آمنة ومطمئنة.

وتؤمن بابوا غينيا الجديدة كذلك بأهداف الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في الميثاق. وما لم تكن الأمم المتحدة تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، فإنها يجب أن تتصرف في جميع الأوقات كجهة غير منحازة عندما تتعامل مع أطراف صراع ما. ويجب عليها أن تتجنب اتخاذ موقف يمكن أن يفسر بأنه يستبق نتيجة أية مفاوضات.

وتعتقد بابوا غينيا الجديدة بقدسية الحياة، حياة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. ومن الخطأ أن يُقدِم أحد على الانتحار أو أن يستعمل جسده كسلاح للتدمير. كما ليس لأعمال القتل خارج نطاق القضاء أي مكان في أي مجتمع متحضر يقوم على سيادة القانون. وإننا نشعر بالقلق بالقدر نفسه إزاء تطبيق حكم القانون وإزاء الحكم بوجه عام، داخل المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، ذلك أن التعايش السلمي يصبح نتيجة غير مؤكدة عندما لا تعترف عناصر معينة في الصراع بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة.

ونحن نرى أن هذه المسائل لا تتجلى على نحو مناسب في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/56/L.22. ولذلك فقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالانكليزية): تؤكد كندا على ضرورة تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالوسائل السلمية. وليس هناك بالفعل أي سبيل لحل الصراع إلا عن طريق القنوات الدبلوماسية. ولا بد أن يتوقف العنف، وأن تستأنف المفاوضات. ولا يزال الفلسطينيون والإسرائيليون يتألمون ويجب على الطرفين اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد للمعاناة.

ولقد امتنعت كندا عن التصويت على مشروع القرار A/56/L.22 لأن النص لا يعترف بصورة كافية بالعنف الذي يصيب المدنيين على كلا جانبي الصراع. وتدل الأحداث المروعة التي وقعت خلال الثماني والأربعين ساعة الماضية على المستوى المأساوي لمعاناة المدنيين. وإننا نحث الطرفين على اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع حد لدورات العنف الطائشة هذه.

السيد كوكس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أتشرف بأن أعلل تصويت الاتحاد الأوروبي على مشروعي القرارين المعنونين ''اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف'' و ''شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة''

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن إطار عملية السلام، بالشكل الذي أنشئ عليه من خلال المفاوضات والاتفاقات بين الطرفين، يشكل الأمل الوحيد المعقول لإنهاء صراع لو استمر فلن يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة الناس الذين يشملهم الصراع. وقد حققت هذه العملية مكسبا يجب أن يحافظ عليه، والأهم أن يؤتي ثماره.

وعلى الرغم من قلقنا الشديد حيال التردي الذي لا يتوقف للحالة في الشرق الأوسط، فما زلنا نناشد الإسرائيليين والفلسطينيين العودة دون شروط مسبقة إلى مسار المفاوضات على أساس التوصيات الواردة في تقرير ميتشل وخطة تينيت.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن ولايات هيئات الأمم المتحدة المعنية بقضية فلسطين لا تعبر بما يكفي عن روح عملية السلام، التي ينبغي بالضرورة إنعاشها على وجه الاستعجال. ولهذا امتنع الاتحاد الأوروبي، كما فعل في السابق، عن التصويت على القرارين ذوي الصلة.

السيد ماكيدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): لقد صوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار A/56/L.22 لأننا نرى أن التسوية السلمية لقضية فلسطين تشكل أحد العناصر التي لا غنى عنها لتسوية الصراع في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإننا نود أن نكرر الملاحظات التالية فيما يتصل بمضمون الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار.

تلاحظ المكسيك أن أحد الشروط الأساسية لعملية السلام في الشرق الأوسط هو إعادة الأرض مقابل السلام. وقد أثبتت صيغة الأرض مقابل السلام فائدتها في المسار المؤدي إلى حل هذا الصراع المحدد. ومع ذلك من الخطورة تحويل هذه الصيغة إلى مبدأ قانوني عالمي وإلى معيار قانوني ينطبق على جميع الصراعات.

ويكمن خلف هذه الصيغة المبدأ العام الذي يحكم القانون الدولي وهو أن الاستيلاء على الأرض بالقوة العسكرية لا يرتب حقوقا إقليمية عليه. وجميعنا يعترف بالقاعدة الأساسية القاضية بأن حيازة الأراضي عن طريق القوة غير مقبول. وينبغي أن يستخلص من النتيجة الطبيعية لهذا المبدأ العالمي أن أية أراض تحتل أثناء صراع مسلح يجب أن تعاد جميعها إلى ملاكها الشرعيين دون قيد أو شرط. ولهذا فإن وفد المكسيك يكرر القول إنه على الرغم من اعترافنا بقيمة هذه الصيغة من الناحية السياسية، فإننا لا نراها خطوة بالغة القوة بحيث ترفعها إلى مكانة المبدأ العام في القانون الدولي.

وتود المكسيك مرة أخرى أن تناشد من أجل توخي قدر أكبر من الدقة في الصيغة المستخدمة في وصف تفاهم سياسي لا يشكل، ولا يمكن أن يشكل، مبدأ قانونيا عالميا. والواقع أنه توجد إشارة في الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/56/L.24 المتعلق بالجولان السوري، والذي اعتمدته الجمعية أيضا في هذه الجلسة، إلى ''صيغة الأرض مقابل السلام''. وهذا تعبير نرى أنه يصنف على نحو أكثر دقة هذا التفاهم. وكلمة ''صيغة'' هي التي نفضل أن نراها في جميع مشاريع القرارات المتعلقة بهذا الموضوع. والأمر يتعلق بنقاء المصطلحات من الناحية القانونية في نظر المكسيك، ولا علاقة له بالتفاهم السياسي.

السيد هارسيون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تؤيد المملكة المتحدة تماما البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي في المناقشة العامة وفي تعليل التصويت.

وتؤيد المملكة المتحدة تماما أيضا التسوية السلمية لقضية فلسطين. وتعتقد حكومتي أنه يتعين على طرفي الصراع اتخاذ قرارات صعبة في سبيل قضية السلام، وذلك بغية التوصل إلى هذه التسوية السلمية. وكل من الجانبين عليه مسؤوليات والتزامات. وينبغي أن يقدم كلاهما تنازلات تتسم بالشجاعة.

ومشروع القرار A/56/L.22، الذي صوتنا عليه توا واضح في تحديده لمسؤوليات الجانب الإسرائيلي؛ وإننا نؤيد ما يقوله القرار عن هذه المسؤوليات. ولكن القرار لا يعبر عن اعتقادنا بأن الجانب الفلسطيني عليه أيضا أن ينفذ التزاماته، وخاصة ببذل كل الجهود لمنع ارتكاب العنف ضد المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك الهجمات الانتحارية بالقنابل. وقد أضفت الهجمات المرعبة التي وقعت في نهاية الأسبوع على المطلب الضروري طابعا ملحا له وزنه.

وبصورة أعم، في وقت يعم فيه القلق في أوساط الأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين، تضيع فيه الجمعية العامة فرصة تسجيل قلقها بشأن هذه الحالة بالذات باستخدام صياغة متوازنة تتناول العنف ضد المدنيين. ولهذه الأسباب امتنعت المملكة المتحدة اليوم عن التصويت على مشروع القرار المعنون ''تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية'' (A/56/L.22).

السيد فان دن برغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد هولندا تماما التسوية السلمية لقضية فلسطين. ولكي يتحقق ذلك، يتعين على الطرفين مواجهة خيارات صعبة بعيدة المرمى. وترى هولندا أن نص مشروع القرار A/56/L.22 لا يعبر على نحو منصف عن التزامات ومسؤوليات الطرفين. وتأسف هولندا على الأخص، لأن النص الحالي لا يشير إلى قتل وجرح المدنيين، بما في ذلك عن طريق الهجمات الانتحارية بالقنابل على نحو ما شهدناه في نهاية الأسبوع. ولهذا امتنعت هولندا عن التصويت على مشروع القرار هذا.

السيد بليزي (استراليا) (تكلم بالانكليزية): امتنعت استراليا عن التصويت على مشروع القرار A/56/L.22، على الرغم من إيماننا القوي بضرورة تحقيق تسوية سلمية للخلافات التي تفرق بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وتشعر استراليا بتعاطف عميق إزاء الخسائر التي عانى منها الفلسطينيون والإسرائيليون، وبينما نسلم بأن السكان المدنيين الفلسطينيين قد عانوا إلى حد كبير، فإننا نأسف لأن القرار لم يعترف بما فيه الكفاية بخسائر الجانبين.

وما برحت استراليا ترفض استعمال العنف. ونرى أنه لا يمكن تحقيق حل عسكري للصراع الحالي. ونحث الطرفين على السعي لاستئناف مفاوضات السلام في وقت مبكر على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد هيوز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتت نيوزيلندا تأييدا لمشروع القرار A/56/L.22 اليوم، ولكن ليس من دون تحفظات كبيرة. وكنا نود كثيرا أن نرى نصا أكثر توازنا. ولا سيما في الفقرة السادسة عشر من الديباجة، التي كان ينبغي أن تعترف بالعدد الكبير من الوفيات والجرحى بين المدنيين لدى كل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، على الأقل بالنظر إلى الهجمات الانتحارية المروعة في حيفا والقدس في نهاية هذا الأسبوع، وهي الهجمات التي تدينها نيوزيلندا بشدة. وإننا نحث الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على العودة إلى عملية المفاوضات على وجه الاستعجال ودون شروط على أساس تقرير ميتشل وخطة تينيت ووفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ما برحت النرويج ترفض استعمال العنف، وخصوصا عندما يكون موجها ضد المدنيين. وقد عززت الأعمال المروعة التي ارتكبت في نهاية الأسبوع الحاجة لأن يجاهر المجتمع الدولي برأيه ضد أعمال العنف العشوائية الموجهة ضد المدنيين الأبرياء.

ومن غير الممكن مطلقا حل الصراع في الشرق الأوسط باستخدام العنف، وتقع على عاتق كلا الطرفين مسؤولية جسيمة عن منع دوامة العنف من الانفلات عن السيطرة. وتتطلب هذه الحالة حزما في القيادة والتحكم، الأمر الذي ذكّرتنا بضرورته الأعمال المروعة التي وقعت في نهاية الأسبوع.

ونرى أن الحاجة إلى توفير الحماية الكاملة لجميع المدنيين من الهجمات المتسمة بالعنف لم تظهر بشكل كاف في القرار بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين. وتتجلى مسؤوليات الجانب الإسرائيلي في هذا القرار، غير أنه لا يمكن أن يُقال نفس الشيء عن مسؤوليات الجانب الفلسطيني. ولذلك فإن النرويج امتنعت عن التصويت.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد الدانمرك بقوة تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. ويتضمن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/56/L.22 المتعلق بهذه المسألة، والذي اعتمد توا، كثيرا من العناصر التي يفيد الأخذ بها تحقيقا لهذا الهدف. وتؤيد الدانمرك هذه العناصر تأييدا كاملا.

ولكي تنعكس في هذا النص الحالة القائمة في هذه المنطقة بشكل كامل، وليس فقط بعد الحوادث المأساوية التي طرأت في الأيام الأخيرة، أيدت الدانمرك أن تدرج فيه عبارات متعلقة بمنع جميع أعمال الإرهاب والعنف العشوائية الموجهة إلى المدنيين، من

فلسطينيين وإسرائيليين على حد سواء. وبما أن هذا الأمر لم يظهر في نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/56/L.22، فقد امتنعت الدانمرك عن التصويت عليه.

السيد لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالاسبانية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/56/L.22، ''تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية''، امتنع وفد باراغواي عن التصويت لأننا كنا نود أن نرى في القرار توجيه نداء متعلق بآخر الحوادث التي شهدناها في إسرائيل وفي المنطقة الفلسطينية. ونرى من الضروري أن نبين لكلا الطرفين ضرورة توفير ضمانات لأمن السكان المدنيين. ولهذا السبب فإننا نحث كلا الطرفين على التوصل إلى حل سلمي ودائم بأسرع ما يمكن.

السيد شوماخر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أعربت بلجيكا، بوصفها تترأس الاتحاد الأوروبي، عن موقفنا فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، ونؤيد تماما البيان الذي أدلى به زميلنا البلجيكي. بيد أن ألمانيا والدول الشريكة الأخرى في الاتحاد الأوروبي وجدت من الضروري أن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/56/L.22، ''تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية''. ونحث كلا الطرفين على إنهاء حلقة العنف التي لا طائل وراءها. وفي رأينا أن الأهمية العاجلة لهذا الأمر وضرورته لا تتجليان في هذا القرار على نحو متوازن ومنصف فيما يتعلق بالطرفين المعنيين. وقد أضفت الهجمات المروعة التي وقعت في نهاية الأسبوع صبغة عاجلة على هذا المطلب. ولا يمكن حل الصراع الدائر في الشرق الأوسط بالوسائل العسكرية أو بارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين من كلا الجانبين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): إن الوفد المراقب لفلسطين يشعر بالارتياح لنتائج التصويت على قرارات اليوم. ونحن ندين بالامتنان العميق للجميعة العامة على هذا الموقف الواضح من مدينة القدس المقدسة، والذي يرفض ما قامت به إسرائيل في هذا المجال حتى اليوم. لم يصوت أحد ضد هذا القرار سوى إسرائيل، وللأسف اليوم ناورو لأسباب لا نعرفها. ولكن التصويت بلا شك تعبير واضح عن عدم قبول المجتمع الدولي للموقف الإسرائيلي في هذا المجال. وهو موقف واضح أيضا فيما يتعلق بدولة فلسطين، التي تأتي إقامتها كشرط لا بد منه لتحقيق السلام في المنطقة، وموقف واضح أيضا باتجاه تقدير الدور الذي قامت وتقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين، والبرنامج الإعلامي الخاص للأمم المتحدة.

شكرنا العميق يذهب لرئيس اللجنة، السفير بابا لوي فال، ولأعضاء مكتبها، ولأعضاء اللجنة، ولكل من دعم هذه القرارات الهامة اليوم، خاصة أولئك الذين تبنوا هذه القرارات.

لقد قامت القيادة الفلسطينية بإدانة التفجيرات التي حدثت في إسرائيل في الأيام القليلة الماضية. وعبرت القيادة عن غضبها من هذه الأعمال الإرهابية، ليس فقط لما تسببت فيه من خسائر بشرية على الجانب الإسرائيلي، وإنما أيضا لما تلحقه من ضرر بقضيتنا الوطنية، وبمساعي استئناف عملية السلام، وأخيرا بالوحدة الوطنية الفلسطينية ذاتها.

بالأمس قامت القيادة بإقرار مجموعة من القرارات الاستثنائية في هذا المجال، بما في ذلك إعلانها مضطرة حالة الطوارئ مؤقتا واعتبار أي مجموعة فلسطينية لا تلتزم بقرار وقف إطلاق النار خارجة عن القانون.

اليوم، قامت الطائرات المروحية الإسرائيلية بإطلاق عدة صواريخ على محيط مقر الرئيس ياسر عرفات، وقامت بقصف وتدمير طائرتي هليكوبتر مدنيتين تابعتين للرئاسة. وبالأمس قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية خمسة شهداء فلسطينيين، وأول أمس قتلت طفلين، بعد أن اقتحمت مداخل مدينة جنين. وقبلها لم تتوقف قوات الاحتلال عن قتل الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال الإعدامات خارج القانون، وبما في ذلك زرع عبوة ناسفة في منطقة مدنية أدت إلى قتل خمسة أطفال. لاحظوا أن جيشا قام بذلك، وليس مجموعات غير رسمية أو حتى مستوطنين. بعبارة أخرى، لم تتوقف إسرائيل، قوة الاحتلال، عن انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، عن أعمال القتل المتعمد، عن جرائم الحرب وإرهاب الدولة.

لقد تدارست الجمعية العامة موضوع الإرهاب الدولي، الذي كان له الأولوية على برنامجنا لهذا العام. وخلال هذا النقاش، عبرنا عن موقفنا بوضوح كجزء من الإجماع الدولي. وفي نفس الوقت، حذرنا من محاولات فرض برنامج غير مشروع على برنامج الأعمال الدولي، وبوضوح ذلك البرنامج الإسرائيلي. لم تكتف إسرائيل بمحاولاتها لفرض هذا البرنامج، وإنما تحاول الآن من خلال معركة تخوضها من خلال أصدقائها في الولايات المتحدة مصادرة المعركة ضد الإرهاب لصالحها. وذلك من خلال ربط معركة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في أفغانستان بما تقوم به إسرائيل، ومحاولات تصويرها على أنها نفس المعركة.

حسب علمنا، فإن الولايات المتحدة ليست قوة احتلال في أفغانستان، ولم تكن. وهي لم تمنع أي شعب من حقوقه، بما في ذلك حق تقرير المصير لأكثر من ٣٥ عاماً. ولم تشن حملة قمعية دموية متواصلة ضد هذا الشعب. إن ما تقوم به إسرائيل عمل رخيص لن يحسّن وضعها كقوة احتلال ولكنه يلحق ضررا بالغا بالمعركة ضد الإرهاب الدولي وبالائتلاف في هذه المعركة.

نعم، هناك أعمال إرهابية حدثت في إسرائيل. ولكن هذه الظاهرة المُدانة بدأت مؤخرا فقط، قبل عدة سنوات. وهي نتيجة وليست سببا لما نحن فيه الآن. السبب هو اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وحرمانه من دولته لأكثر من ٥٠ عاماً. السبب هو الاحتلال الإسرائيلي لمن بقي من شعبنا في الأرض الفلسطينية لأكثر من ٣٥ عاما. السبب هو الاستعمار الاستيطاني، الاستيلاء على الأرض والمياه، وإحضار المستعمرين الإسرائيليين إلى الأرض المحتلة، وعزل شعبنا في قراه ومدنه. السبب هو القمع والطرد والاعتقال والاغتيال لسنوات طويلة. السبب هو جرائم الحرب وإرهاب الدولة.

وبالرغم من كل ذلك، فنحن نقول إن هذا لا يبرر استهداف المدنيين. لا يبرر الإرهاب بالرغم من كل الألم والمعاناة. ولكنه يشرحه ويضعه في سياق واضح. والأهم، فهو يمنع إسرائيل من استخدام ذلك كذريعة لاستكمال عملية تدمير السلام في المنطقة، وربما تدمير السلطة الفلسطينية وإعادة الاحتلال الإسرائيلي على كامل الأرض الفلسطينية.

إن تراجع بعض الدول الصديقة المحدودة العدد عن تصويتها الإيجابي على قرار التسوية السلمية لقضية فلسطين يصب في الاتجاه الخطأ. إنه ليس موقفا ضد الإرهاب، لأننا جميعا ضد الإرهاب. إنه موقف، بقصد أو بدون قصد، يحاول جعل مقاومة الإرهاب المهمة الوحيدة في المنطقة. ونحن لا يمكن أن نقبل هذا.

إن المهمة هي إنهاء الاحتلال وبناء السلام، وخلال ذلك، مقاومة القمع والعنف والإرهاب. إن هذا الموقف يوفر غطاء لحكومة إسرائيل كي تستمر في حملتها القمعية الدموية ضد شعبنا، وكي تستمر في التملص من تنفيذ توصيات ميتشيل، والأهم، التملص من إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية، وهي المسألة المركزية. إننا نأسف لهذا الموقف الذي لا ينسجم مع إعلانات بعض هذه الدول وحماسها الشفوي لإقامة الدولة الفلسطينية.

ولكن الأهم من كل ذلك ما ذكرناه في البداية، هذا الموقف الدولي القوي والواضح الذي يبعث برسالة المجتمع الدولي مرة أخرى، إلى إسرائيل أساسا، قوة الاحتلال، وكذلك لكافة شعوب المنطقة، بما في ذلك شعبنا الفلسطيني، أن المجتمع الدولي ما زال يقف إلى جانب القانون الدولي، إلى جانب الحق والعدالة، ومع جهود بناء السلام في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

أكرر شكرنا لكم جميعا ونأمل أن نلتقي العام القادم في ظروف أفضل من ظروف اليوم.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر ممثلي الوفود العديدة التي أعربت عن تعازيها وإدانتها واستنكارها للإرهاب الفلسطيني وكذلك للنداء الذي وجهته من أجل استئناف المفاوضات. ولقد لاحظنا بارتياح أن عددا من الوفود قد أصغى إلى ندائنا، الذي وجهناه خلال تعليلنا للتصويت قبل التصويت، وأن رسالة معينة، وإن كانت مخمدة، قد وُجهت اليوم إلى الجانب الفلسطيني. أربعة عشر شهراً من العنف

والإرهاب الفلسطيني لم تفعل شيئا لخدمة قضيتهم. ونتائج تصويت اليوم تشهد على ذلك.

وحتى في المنظمة التي تشكل فيها، أحيانا، أغلبية معينة جدارا منيعا، رأينا اليوم بعض التصدعات في ذلك الجدار: أو هي إرهاصات نحو تصويت أكثر نزاهة وأكثر استقلالا. كما أن وفودا أخرى قد لاحظت أوجه الاختلال الصارخة في مشروع القرار A/56/L.22، المعنون ''تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية''. وقد عمل الممثلون الدائمون لتلك الوفود، في بياناتهم لتعليل التصويت، على سد الهوة العميقة التي يحفرها الوفد الفلسطيني في ذلك المشروع.

ونرى أن هذا الإرهاب ينبغي أن يُفهم في بُعده الإرهابي: لأن تصويره من زاوية دوامة العنف تصوير منقوص. ونحن على اقتناع بأن من واجب المجتمع الدولي أن يستنكر الممارسات الإرهابية الفلسطينية دون لبس، ودون تموين من شأنها، ودون استخدام للمهارات البلاغية. وإنه من خلال تذكر الطابع الحق للإرهاب الفلسطيني، وفضحه واستنكاره لما يمثله، يمكننا حينئذ أن نساعد الفلسطينيين حقا على أن يصبحوا ملتزمين بالحوار والتعايش والسلام.

وتطرق الفلسطينيون إلى ''الاستخدام المفرط للقوة'' و ''القتل دون محاكمة'' من جانب إسرائيل. وربما يكون بوسع الفلسطينيين يوما أن يشرحوا لنا كيف أن الفلسطينيين، من خلال التزامهم بالإرهاب الانتحاري، وقتل الإسرائيليين بالعشرات، لا ينخرطون في استخدام القوة بشكل مفرط. هل يمكن لشركائنا الفلسطينيين أن يقولوا لنا أنهم ، بإصرارهم العنيد على تلك الهجمات الانتحارية، فإنهم ينطلقون من قواعد قانونية معينة ؟ ففي الهجوم على كل من القدس وحيفا، لم يكن هناك استخدام معتدل للقوة، بل ولسوء الطالع، لم يكن هناك أي قدر من العدالة. ستعود العدالة إلى الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي عندما يحل السلام من خلال الحوار، ومن خلال ثقافة السلام، ووضع حد للكراهية والتحريض، ومن خلال النبذ التام والمطلق لسلاح الإرهاب. وأشير هنا إلى رسالة ياسر عرفات المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر١٩٩٣، أي قبل أربعة أيام من توقيع اتفاق أوسلو، والتي تعهد فيها الرئيس عرفات بنبذ كافة أشكال الإرهاب، وذلك بغية بلوغه أهدافه السياسية الاستراتيجية.

وختاما، أشارك المراقب الدائم عن فلسطين، السيد ناصر القدوة، الأمل الذي أعرب عنه، وبدوري أعرب عن الأمل في أن يتسنى لنا العودة إلى هنا في العام المقبل في ظروف أفضل بكثير.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، إن مصر بوصفها رئيسا للمجموعة العربية للشهر الحالي، وباعتبارها أحد مقدمي مشاريع القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للتو، فإننا نود، ودون الدخول في تفاصيل مواقف سياسية معروفة للجميع، أن نوضح الموقف بالنسبة لمشروع القرار A /56/L.22. وكما استمعنا من العديد من الوفود، فقد طرحت بعض الوفود تعديلا على مشروع القرار بحيث يعكس أحداث اليومين الماضيين، وأحداث الأعمال الإرهابية التي وقعت ليلتي السبت والأحد، والتي شاركنا جميعا في إدانتها، فأدانتها مصر كما أدانتها مختلف أطراف المجتمع الدولي، بما في ذلك السلطة الفلسطينية.

وباعتبار أن مصر من بين مقدمي هذا المشروع، فقد كنا على استعداد لتقبل التعديل الذي طلبت دول إدخاله وتضمينه في مشروع القرار، واقترحنا بدورنا تعديلا بسيطا عليه ليكون أكثر توازنا وليعكس حقيقة الأمر، ليس فقط ليلة السبت ولكن أيضا صباح اليوم في غزة، والاستخدام المفرط للقوة الذي شاهدناه على شاشات التليفزيون. ومع كل الأسف، لم يقبل الاقتراح الذي قدمناه، وفي ذلك دلالات عميقة. فقد قبل مقدمو مشروع القرار A/56/L.22 الإشارة إلى الأعمال الإرهابية وضرورة وقف هذه الأعمال اقتناعا منهم بأن تلك الأعمال غير قانونية وتضر بالسلام ويجب إدانتها. ولكن، للأسف، فإن الدول التي طلبت هذا التعديل لم تقبل الإشارة التي اقترحناها بتقييد الاستخدام غير القانوني للقوة، وذلك أمر يبعث على القلق.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يود وفدي أيضا أن يعبر عن تقديره لجميع الوفود التي صوتت لصالح القرار المتعلق بالجولان السوري. إن اعتماد هذا القرار من قبل الجمعية العامة يعني الكثير بالنسبة لشعبنا ولكافة المناضلين من أجل التحرر وإنهاء الاحتلال الأجنبي.

لقد أكد هذا القرار، مرة أخرى، رسالة واضحة لا ريب فيها، ولا شك فيها، بأن الاحتلال أمر مرفوض، وأن بناء المستوطنات وتجاوز حقوق الشعوب أمر مرفوض أيضا. فلقد أكدت الجمعية العامة رسالة واضحة لإسرائيل بأن عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة مسألة تهم جميع دول العالم، وأن جميع دول العالم تريد لهذا الاحتلال أن ينتهي. كما أكد هذا القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة بالغ قلق المجتمع الدولي لعدم انسحاب إسرائيل من الجولان السوري الذي لا يزال محتلا منذ عام ١٩٦٧، خلافا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وفي هذا القرار، تعلن الجمعية العامة سياسة يجب أن يفهمها الطرف الذي يحتل أراضي الآخرين، إذ تعلن الجمعية العامة أن قرار

إسرائيل الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل، لاغ وباطل، وليست له أي شرعية على الإطلاق. كما تقرر الجمعية العامة مرة أخرى أن استمرار احتلال إسرائيل للجولان السوري وضمه يحكم الأمر الواقع يشكلان حجر عثرة أمام تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

يجب أن يسمع صوت المجتمع الدولي. ويجب أن تسمع قوة الاحتلال هذا الصوت. ويجب أن تفهم إسرائيل أنه لا يمكن حل الوضع القائم في المنطقة إلا من خلال انسحابها من الأراضي العربية المحتلة وإعادتها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بشكل خاص. إن محاولة حرف المجتمع الدولي عن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء كل ما يواجهه الشرق الأوسط من مشاكل نتيجة للاحتلال الإسرائيلي محاولات لن يكتب لها النجاح. فالسلام والأمن مترابطان ولا يمكن تحقيق الأمن دون تحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل فلسطين الذي سيتكلم في إطار ممارسته لحق الرد.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): أولا، علي الاعتراف بأنني لم أفهم الجانب الإجرائي لما حدث اليوم بعد إتمام التصويت. ولعل هذا أمر يمكن البحث فيه فيما بعد.

وعلي الاعتراف أيضا بأني لم أفهم ما قاله ممثل إسرائيل حول نتائج التصويت، إلا باعتبار أن موقف إسرائيل التقليدي هو موقف لا يحترم الأغلبية الساحقة من الأعضاء في الأمم المتحدة. فإسرائيل رفضت كل قرار أصدرته الأمم المتحدة وأجهزتها كافة، مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى آخر ما هنالك. لم يصدر قرار واحد لصالح وجهة النظر الإسرائيلية ببساطة لأنها وجهة نظر غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة.

قرارات اليوم تأتي في هذا السياق. آمل أن يفهم ممثل إسرائيل وأن تفهم الحكومة الإسرائيلية ما يصدر عن المجتمع الدولي كما هو وليس بالطريقة التي يرغبون بها.

وبوصفي ممثلا لشعب يرزح تحت الاحتلال ولفترة طويلة، أشعر بألم شديد وبصدق عندما يحاول ممثل إسرائيل أن يحاضر فينا ويلقي علينا المحاضرات على أرضية أخلاقية حول ما يجب وحول ما لا يجب وهو ممثل لقوة احتلال. على نفس الأرضية الأخلاقية، هل يا ترى نسمع من السيد ممثل إسرائيل إدانة للاحتلال الأجنبي؟ هل يا ترى نسمع من مندوب إسرائيل إدانة لإرهاب الدولة؟ هل يا ترى نسمع من السيد المندوب الإسرائيلي إدانة للإعدامات خارج نطاق القانون، وللانتهاكات الخطيرة والمستمرة لاتفاقية جنيف الرابعة، ولجرائم الحرب وللاستعمار الاستيطاني ولإحضار المستعمرين إلى أرضنا للاستيلاء على حوالي ثلث أرض قطاع غزة من أجل ٤٠٠ ٠٠٠ مستعمر وترك أكثر من مليون فلسطيني تحت خط الفقر في هذه المنطقة؟

لقد تسببت ممارسات إسرائيل اللاأخلاقية واللاقانونية في كره، نعم، كره لهذا الاحتلال وحقد وممارسات ما زلنا لا نقرها. ولكن على السيد المندوب أن لا يحاول تصوير ما يمثله باعتباره أمرا أخلاقيا. الممارسات الإسرائيلية هي نقيض الأخلاق وإنهاء هذه الممارسات هو شرط لإحلال السلام. لا تدفعوا بالشعب الفلسطيني أكثر مما فعلتم. لا تحاولوا جر هذه المنطقة إلى انفجار شامل. يكفي كل ما قمتم به ضد شعبنا. يكفي.

يُرجى الكف عن محاولة إلقاء المحاضرات الأخلاقية على الجمعية العامة أو أية هيئة من هيئات الأمم المتحدة، لأن هذا لا يفيد، وهو غير عادل ولن يقود إلا إلى مزيد من التوتر والعذاب. انظروا إلى ممارساتكم وأعملوا على إنهائها لمصلحة السلام في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في هذه المرحلة من نظرها في البند ٤١.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.